محضر اجتماع الهيئة العامة
لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة
المنعقد في نادي العلوية ببغداد صباح يوم الخميس ٢٠١٩/٣/١٤

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة استناداً الى احكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل و تنفيذاً لقرار مجلس الادارة في اجتماعه الثاني المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨ ، انعقد اجتماع الهيئة العامة للمصرف في الساعة العاشرة و النصف من صباح الخميس المصادف ٢٠١٩/٣/١٤ في نادي العلوية ببغداد برئاسة عضو مجلس الادارة الدكتور زيد عبدالستار البغدادي الذي رحب باسم السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة و العاملين في المصرف كافة ، بالسيدات والسادة المساهمات و المساهمين و شكرهم على تلبيتهم الدعوة الموجهة اليهم ، كما رحب بالضيوف ممثلي البنك المركزي العراقي : السيدة زينة مصطفى عبد الله و السيد سعد فارس يونس وممثلي هيئة الاوراق المالية الآنسة لمى علي علوان والسيد محمد عادل نافع ، وشكرهم على حضورهم الاجتماع .

و عملاً بالمادة ٩٥ من قانون الشركات النافذ اختار رئيس الاجتماع المساهم السيد فراس محمد علي كاتباً لتدوين وقائع الاجتماع ، والمساهم السيد عاصم علاء احسان مراقباً لحساب النصاب و جمع الاصوات ، ثم طلب حساب عدد الاسهم الممثلة في الاجتماع فاعلم بان العدد بلغ ٨٠٥ ٨١٠ ٤٢١ ١٩٧ سهماً اصالة و انابة و وكالة و يمثل ٧٨,٩٧ % من اسهم رأس المال البالغ (٢٥٠) مئتين وخمسين مليار سهم و كان عدد الحضور ٦٨ مساهماً .

بناءً عليه اعلن رئيس الاجتماع حصول النصاب القانوني و بدء الاجتماع و دعا الى انتخاب رئيس للهيئة العامة فرُشح المساهم السيد عبد الباقي رضا ليتولى رئاسة الهيئة العامة و انتخب بالاجماع فتسلم رئاسة الهيئة و تقدم بالشكر للمساهمين على ثقتهم و تمنى ان يوفق في ادارة الاجتماع بمساعدتهم و بما يرضيهم و اعلن ان جدول اعمال الاجتماع يتكون من ثماني فقرات كما في كتاب الدعوة ، و دعا الى مناقشتها و اتخاذ القرارات المناسبة بشانها حسب تسلسلها .

باشرت الهيئة العامة مناقشة الفقرات الثمانية لجدول اعمال هذا الاجتماع السنوي الثالث عشر وتولى المدير المفوض الدكتور وليد عبد النور ، ومعاونه لشؤون الحسابات و الحاسبات السيد علي سلمان ، الرد على استيضاحات و ملاحظات السادة المساهمين و على الوجه الاتي :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة ٢٠١٨ :

طلب السيد رئيس الهيئة من الحضور الكرام بيان ما لديهم من استيضاحات او ملاحظات بشان تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال سنة ٢٠١٨ فتكلم كل من :

أ- السيد غازي الكناني الذي شكر مجلس الادارة و السيد علي سلمان و الادارة المالية في المصرف على انجاز الحسابات الختامية السنوية في الاسبوع الاول من سنة ٢٠١٩ و اعرب عن الامل في استمرار هذا الانجاز ، ثم عرض التساؤلات التالية :

- كم المبالغ المتبقية في اقليم كردستان ، وهل المصرف ملتزم بمعايير البنك المركزي و هل تم استقطاع ٢٥ % من الطلب ؟
- كم هي المبالغ المتبقية من الغرامات المترتبة على زبائن المصرف مما فرضها البنك المركزي و هل يتابعها المصرف ؟
- ما هي معالجات الفروع الخاسرة و الحلول لتجاوزها .
- ماهي المعالجات بخصوص الاستثمارات قياساً بحجم المبالغ و ايجاد قنوات ايرادية جديدة ؟ ام الاستثمار محصور بالبنك المركزي و وزارة المالية ؟ و ان حجم الاستثمارات خلال الخمس سنوات الماضية في انخفاض مما يحتم ايجاد قنوات جديدة للاستثمار .

واعرب عن الامل في ان تستقر بعض الفروع في عقارات مملوكة للمصرف بدل استئجارها .

ب- الدكتور علاء الموسوي قدم التهنئة للمصرف على انتقال ادارته العامة و فرعه الرئيسي الى البناية الجديدة واشاد بالسياسة التحفظية للمصرف و اختلف مع السيد الكناني في موضوع الاستثمار و ايد البقاء متحفظين و الاستثمار في المجالات الامنة كحوالات الخزينة ، لان الاستثمارات في مجالات اخرى قد تسبب خسائر يصعب تلافيها . اثنى على سمعة المصرف و قال هو افضل مصرف في السياسة التحفظية و عدم وجود قروض كبيرة متلكئة تواجه المصرف مشاكل و صعوبات كبيرة في استردادها و بيّن ان المصرف يتمتع بثقة عالية من المساهمين و الزبائن و هي التي ادت الى ايداعهم مبالغ كبيرة لديه دون تخوف . و شكر المصرف على الارباح المجزية التي حققها خلال سنة ٢٠١٨ قياساً بالمصارف الاخرى لما يمتاز به من رصانة و التزام بتوجيهات و تعليمات البنك المركزي و الحفاظ على اموال المساهمين و الزبائن .

ت- السيدة سوزان جاسم طاهر من شركة التأمين الوطنية تساءلت عن سبب عدم تمكن المصرف من ضم عدد من العقارات باسمه لغرض بيعها ، كما تساءلت عن الدعوى المقامة على شركة الخليج للتأمين بخصوص السرقة ، واجراءات المصرف لمنع حدوثها مستقبلاً .

ث- السيد قتيبة محمد الشاوي تمنى ان يحافظ المصرف على مستواه و الابتعاد عن المشاكل و يبقى محط انظار الجميع و ان يتصاعد عمله ليصبح نموذجاً للمصارف الاخرى ، و انه و المصرف التجاري العراقي متميزان رغم المرحلة الصعبة التي يمر بها البلد .

معاون المدير المفوض لشؤون الحسابات و الحاسبات السيد علي سلمان تولى تقديم الايضاحات فيما يخص الحسابات على الوجه الاتي :

أ- قدم الشكر للبنك المركزي العراقي على جهوده في عقد اتفاقية لاسترجاع المبالغ المجمدة في اقليم كردستان ومجموعها (٥١،٨٦٠) واحد وخمسون مليار و ثمانمائة و ستون مليون دينار ، وان الآلية التي اعتمدها البنك المركزي هي استقطاع ٢٥% وفق سياسة معينة ، و لكون السياسة التي اعتمدها مصرفنا في حينه تتفق مع توجهات و سياسات البنك المركزي العراقي فقد تم الاتفاق على استرجاع كامل الرصيد باستثناء مبلغ ٦٠ او ٤٠ مليون دينار مما يدل على صحة و سلامة و متانة اجراءات المصرف ، فقد بلغت الاقساط المسددة (٣٢,٥٠٠) اثنين و ثلاثين ملياراً و خمسمئة مليون دينار ، و المتبقي هو (١٩,٣٠٠) تسعة عشر ملياراً و ثلاثمئة مليون دينار قيد التسديد بموجب جدول زمني مثبت في الاتفاقية.

ب- بالنسبة لغرامات الزبائن حصل تسديد بعضها خلال ٢٠١٨ و هناك محاولات ودية معهم لحملهم على التسديد قبل اللجوء الى اقامة الدعاوى عليهم .

ت- بالنسبة للاستثمارات فان الودائع لها معاملة خاصة ، بعضها يمكن التصرف بها لمنح القروض لانها غير مستحقة آنياً ، وان ثقة الزبائن بالمصرف هي التي دفعتهم لوضع ودائعهم فيه و على المصرف مراعاة هذه الثقة و التصرف بالودائع بما يمكنه من تعزيز هذه الثقة و نعدكم بايجاد منافذ استثمارية اخرى امنة .

بالنسبة للفروع الخاسرة قال المدير المفوض الدكتور وليد عبد النور بانه تجري الان دراسة اوضاع الفروع و خاصة الخاسرة منها لوضع خطة عمل لها ووضع سياسات جديدة لها و لديه الكثير من الامور التي يعمل على تطور عمل المصرف فيها و وضع سياسات جديدة لتحقيق ارباح في الفروع . و ذكر انه عقد اجتماعاً مع مدراء الفروع لوضع خطط عمل جديدة لفروعهم ، وهناك تغيير جذري سيحصل سنة ٢٠١٩ على عمل الفروع و هناك ظروف معينة لدى بعض الفروع و سياسة تحوطية في اعمالها و بما ان الوضع الامني الان افضل فمن المتوقع انعكاس ذلك بشكل ايجابي على وضع الفروع ، و بخصوص تملك الفروع لمقراتها بين انه تم شراء عقارين لفرع الكرخ و فرع الحلة و سيباشر ببناء مقرين مناسبين عليهما خلال وقت قريب ، وان مقر فرع النجف قيد الانشاء فعلاً و سينجز في الاشهر القادمة و هناك خطة لتملك عقارات لفرعي المصرف في كردستان .

رداً على استيضاح ممثلة شركة التأمين الوطنية ذكر السيد رئيس الهيئة ان العقارات التي لم تسجل باسم المصرف يعود سبب ذلك الى طلب دوائر التسجيل العقاري المختصة تقديم براءة ذمة ضريبية من مالكي هذه العقارات و ان هؤلاء ممتنعون عن تقديمها و بمرور ستة اشهر على عدم تلبية طلب براءة الذمة تلغى معاملة التملك عملاً باحكام قانون التسجيل العقاري . اما بالنسبة للدعوى على شركة الخليج للتأمين فبسبب رفضها تعويض المصرف عن خسائر السرقة التي حصلت في ٢٠١٦/٦/١٠ بحجة مشاركة حراس المصرف في عملية السرقة وان الدعوى ما تزال قيد المرافعات .

تكلم ممثل البنك المركزي السيد سعد فارس يونس حول الاستثمارات و قال يجب ان توجه الى دعم الاقتصاد و هناك مجالات كثيرة منها منح الائتمانات لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة لتنمية البلد ، وتساءل عن مصير قطعة الارض العائدة للمصرف و التي تعذر البناء عليها فبين السيد رئيس الهيئة انها عرضت للبيع بعد موافقة البنك المركزي على فرزها الى قطعتين لسهولة البيع و قد حصل مؤخراً راغب بشرائها و حصلت موافقة مجلس الادارة على البيع و ارسل القرار الى دائرة تسجيل الشركات للمصادقة عليه تمهيداً لتقديمه الى دائرة التسجيل العقاري غير انها طلبت موافقة صريحة من البنك المركزي على البيع فكتب المصرف فعلاً الى البنك المركزي بطلب ارسال الموافقة و هو بانتظارها لاكمال عملية البيع .

اقترح احد المساهمين استثمار هذه الارض بدل بيعها فذُكر له ان القانون لا يسمح للمصرف بهكذا استثمارات و لغير اغراضه الخاصة .

بعد الانتهاء من مناقشة التقرير السنوي الثالث عشر عن نشاط المصرف لسنة ٢٠١٨ طلب رئيس الهيئة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع** .

٢- <u>مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ :</u>

عرض السيد رئيس الهيئة تقرير مراقبي الحسابات للمناقشة ليقوم مراقبا الحسابات السيدان الدكتور حسيب كاظم جويد و تحسين العارضي بتقديم الايضاحات اللازمة فتقدّم المساهم غازي الكناني بالاستيضاح عن المقصود بكتاب التمثيل فاجيب بعدم وجود اي طلب بتقديم كتاب التمثيل لهذا العام باعتبار ان المصرف اوضح ذلك في الاجتماع السنوي السابق ، و بالنظر لخلو التقرير من اية مخالفات و تم بذل العناية الواجبة و التوصل الى قناعة بسلامة اعمال المصرف طلب رئيس الهيئة التصويت عليه **فحصلت المصادقة عليه بالاجماع** .

٣- <u>مناقشة البيانات والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ :</u>

بين السيد رئيس الهيئة ان البيانات و الحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ تبدأ بـ (قائمة المركز المالي) التي حلت محل (الميزانية العامة) ثم (قائمة الدخل) التي حلت محل (حساب الارباح و الخسائر) و ذلك لاتباع المعايير الدولية في تنظيم هذه البيانات ، و طلب بيان اية ملاحظات .

وحيث لم تعرض أية ملاحظات بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ عرضت للتصويت **فحصلت الموافقة عليها بالاجماع** .

٤- **مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات :**

حيث لم تطرح اية ملاحظات بشان التقرير **تم الاطلاع عليه** .

٥- **مناقشة مقسوم الارباح واحتجاز احتياطي التوسعات :**

طلب السيد رئيس الهيئة من السيد المدير المفوض بيان رأي مجلس ادارة المصرف بالنسبة لمقسوم الارباح فبيّن ان مجلس الادارة يوصي بتوزيع مقسوم ارباح نقداً بنسبة ٧% فعرضت التوصية على الهيئة العامة **فقررت بالاجماع توزيع** ارباح نقدية بنسبة ٧% من رأس المال و احتجاز مبلغ (١٧،٥٠٠) سبعة عشر ملياراً و خمسمئة مليون دينار لهذا الغرض.

وقررت الهيئة العامة بالاجماع ايضاً تخصيص مبلغ (١ ٠٥٨ ٢٠٧ ٢٠٤) مليار و ثمانية و خمسين مليوناً و مئتين وسبعة آلاف و مئتين و اربعة دنانير الى احتياطي التوسعات .

٦- **تخصيص نسبة ١% من الارباح للاغراض الاجتماعية :**

اتباعاً لسياسة المصرف التي ينفرد بها منذ سنوات بتخصيص نسبة من ارباحه السنوية للاغراض الاجتماعية و تقييم البنك المركزي العراقي لهذه المبادرة **قررت الهيئة العامة بالاجماع** تخصيص مبلغ (١٩٠ ٤٧٧ ٢٩٧) مئة و تسعين مليوناً واربعمئة و سبعة وسبعين الفاً و مئتين و سبعة وتسعين ديناراً (ويمثل ١% من ارباح سنة ٢٠١٨ القابلة للتوزيع) للاغراض الاجتماعية اسوةً بالسنوات السابقة .

٧- **تعيين مراقبي الحسابات لسنة ٢٠١٩ و تحديد اجورهما :**

بين السيد رئيس الهيئة ان المحاسب القانوني الدكتور حسيب كاظم جواد المياح اكمل خمس سنوات في تدقيق حسابات المصرف و ان تعليمات البنك المركزي تقضي باختيار بديل عنه ، اما المحاسب القانوني الاخر السيد تحسين نعمة العارضي فيجوز تجديد تعيينه . ولعدم وجود مرشح بديل عن الدكتور حسيب المياح **قررت الهيئة العامة بالاجماع الاتي** :

١- تجديد تعيين مراقب الحسابات السيد تحسين نعمة العارضي مدققاً لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٩

٢- تخويل مجلس ادارة المصرف اختيار محاسب قانوني ثاني لتدقيق حسابات المصرف لسنة ٢٠١٩ بدلاً من المحاسب القانوني الدكتور حسيب كاظم جواد المياح .

٣- تحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .

٨- **ابراء ذمة السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة و تحديد مكافآتهم:**

قررت الهيئة العامة بالاجماع ابراء ذمة السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة مع تسجيل الشكر و التقدير لهم ، و بناءً على اقتراح احد المساهمين **قررت الهيئة العامة بالاجماع** منح السيد رئيس المجلس مكافأة بمبلغ خمسة عشر مليون دينار ومكافأة بمبلغ عشرة ملايين دينار لكل عضو من الاعضاء اسوةً بالسنوات السابقة .

تكلم المساهم السيد عدنان الموسوي عن المساهمين مشيداً بجهود المدير المفوض السابق السيد عبد الاحد بطرس في ادارة المصرف طيلة السنوات الماضية بكل جدارة و اخلاص و خاصة في سنة ٢٠١٨ التي تحقق فيها اعلى الارباح و طلب تسجيل الشكر و التقدير له بمناسبة انتهاء مهامه كمدير مفوض ، كما اشاد و اخرون بجهود جميع العاملين في المصرف و قدموا التوصية الى مجلس الادارة بمكافاتهم .

وحيث انتهى بحث جميع فقرات جدول اعمال الاجتماع السنوي الثالث عشر للهيئة العامة لشركة مصرف المنصور للاستثمار المساهمة الخاصة و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها اعلن رئيس الهيئة العامة ختام الاجتماع في الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة شاكراً الجميع على حضورهم و مساهماتهم و على أمل اللقاء في السنة القادمة متمنياً السلامة و التوفيق للجميع و استمرار التطور لاعمال المصرف .

عبد الباقي رضا
رئيس الهيئة العامة
٢٠١٩/٢/١٨

فراس محمد علي
كاتب
٢٠١٩/٢/١٨

عاصم علاء احسان
مراقب
٢٠١٩/٢/١٨